

## المسنين وبرنامج تكافل وكرامة

يؤكد الدستور على أن العدالة الاجتماعية حق لكل مواطن ويكفل الدستور حق كل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي في الضمان الاجتماعي بما يضمن له حياة كريمة إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وذلك في حالات العجز عن العمل، والشيخوخة، والبطالة. وبموجبه تلتزم الدولة بالعمل على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين، والصيادين، والعمالة غير المنتظمة.

ورد الحق في الضمان الاجتماعي ضمن المحور الثاني المحور من محاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026 تحت عنوان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### نقاط القوة والفرص

1. حرصت الحكومة على إعمال تدابير الحماية الاجتماعية لدى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، لاسيما في ظل وجود إرادة سياسية ساعية لإصلاح منظومة المساعدات الاجتماعية وتحديثها؛ بهدف تخفيف أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الفئات الأكثر احتياجًا ومحدودي الدخل، وعلى نحو يكفل تعزيز حماية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفئات. وتتنوع تلك التدابير ما بين التأمين الاجتماعي، وتحقيق الحد الأدنى من الدخل الأساسي للأسر التي تعاني مخاطر الفقر، أو البطالة، أو الإعاقة، أو الحوادث الطارئة، وتقدم في صورة دعم نقدي، أو معاشات اجتماعية للمستحقين. هذا إضافة إلى إتاحة فرص توليد دخل، وإتاحة وتأمين الحصول على الخدمات الأساسية.
2. إطلاق برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" وتنفيذه على نحو يراعي تحقيق العدالة الاجتماعية، تم إنشاء قاعدة بيانات قومية عن الأسر الفقيرة تشمل 9,3 مليون أسرة تضم 31 مليون مواطن، وتبلغ قيمة الدعم النقدي الشهري 450 جنية للاستحقاق الفردي وبلغ عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة 3.8 مليون أسرة تشمل 14,1 مليون فرد منهم 63.7% ببرنامج تكافل و36.3% ببرنامج كرامة علمًا بأنه بلغ عدد المستفيدين من المسنين من برنامج الدعم النقدي "كرامة" ما يقرب من 455,849 مسن، كما زادت الموازنة المخصصة لبرنامج تكافل وكرامة من 147 مليون جنية في أول إطلاق البرنامج في الموازنة لعام 2014 - 2015 إلى 19 مليار جنية في موازنة العام المالي 2021-2022 ، وهو ما خفض نسب الفقر 5 درجات، و77% من مستفيدي أسر "تكافل" وكرامة لديهم دعم سلمي، ويشترط لصرف الدعم النقدي الشهري أن يكون المسن تحت خط الفقر وليس لديه أي من معايير اقضاء اخرى مثل عدم وجود حيازات لديه او ملكيات تعكس الثراء بأي درجة أو دخل أو سيارة أو مؤمن عليه، كما يتم التحقق من انه علي قيد الحياة طول الوقت وتتوقف البطافة في حالة وفاته.

3. تمت الموافقة على إنشاء صندوق لتمويل "تكافل وكرامة" للعمل على استدامة التمويل المتوافر لمشروع "تكافل وكرامة"، والتوسع في أعداد المستفيدين عند الاحتياج لذلك.
4. تنقية ملفات 1.31 مليون مستفيد (من إجمالي 1.7 مليون مستفيد) من مساعدات الضمان الاجتماعي واعدة تقييم استهدافهم ودمج المستحق للدعم منهم في برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة.
5. إطلاق المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في عام 2019، لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأولى بالرعاية.
6. ميكنة العديد من خدمات شبكات الأمان الاجتماعي مركزياً ومحلياً، سواء التحويلات النقدية أو بطاقات الخبز أو بطاقات التموين، مما أدى إلى تحقيق كفاءة أعلى لتلك المنظومات، وتطوير قدرات 68,000 من العاملين بالحكومة على الحماية الاجتماعية، وتطبيق آليات شفافية ومساءلة من خلال التحقق متعدد المستويات، والتظلم المميكن.
7. إنشاء لجنة العدالة الاجتماعية برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزارات المعنية. كما عملت الحكومة على تأهيل الفقراء للانخراط في سوق العمل من خلال مجموعة من البرامج؛ كبرنامج "فرصة" الهادف إلى خلق منظومة متكاملة لدعم الأفراد والأسر محدودة الدخل، وبرنامج "مستورة" للتمويل متناهي الصغر، اللذين يقعان في إطار برامج سوق العمل النشط.
8. في إطار حرص الحكومة على دعم الفئات الأولى بالرعاية والأكثر فقراً المستحقة للدعم، تم إدراج أكثر من نصف مليون بطاقة تموينية تحت مظلة الدعم التمويني.
9. الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية، في ظل الأزمة الأخيرة لفيروس كورونا المستجد، وما خلفته من دواعٍ اقتصادية سلبية على عدد من الفئات، حيث تمت إضافة 411 ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة من المتضررين من جائحة كورونا. كما قدمت الحكومة منحاً للعمال غير المنتظمة بقيمة 500 جنيه شهرياً على خلفية الأزمة، إضافة إلى قيام صندوق إعانات الطوارئ للعمال بصرف أجور العمال الذين توقفت أجورهم متأثراً بالجائحة.
10. إنشاء صندوق لدعم العمالة غير المنتظمة ضد المخاطر المختلفة يهدف إلى صرف منحة لهم خلال فترة انقطاع الدخل "إعانة لتعويض الدخل" نتيجة لظروف اقتصادية طارئة أو أوبئة، ومعالجة قصور عدم تغطية العمالة غير المنتظمة وصغار أصحاب الأعمال بتأمين البطالة. كما يستهدف الصندوق دعم الذين لم ينطبق عليهم قواعد استحقاق برامج تكافل وكرامة وتتوافر لدى وزارة التضامن الاجتماعي بيانات تفصيلية عنهم. وعلاوة على ذلك فقد أنشئت لجنة لحماية ورعاية العمالة غير المنتظمة، وحصرتهم؛ وللعمل على إعداد إستراتيجية وطنية في هذا الصدد.

أما بالنسبة للتحديات التي تواجه برامج الحماية الاجتماعية:

1. برامج الحماية الاجتماعية لا تشمل جميع الفئات المستحقة.
2. ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وخاصة بين الفئات الأكثر فقراً، مما يمثل عبئاً متزايداً على شبكات الرعاية والحماية الاجتماعية.
3. تواجه برامج التحويلات النقدية تحديات تتعلق بعدم كفاية التحويلات النقدية لاحتياجات المستهدفين، ونوعية الخدمات المقدمة، وتقييم أثر البرامج على الأفراد.
4. عدم تلبية قيم التحويلات النقدية لبرامج الدعم النقدي - رغم زيادتها - لكامل احتياجات متلقيها من السلع والخدمات الأساسية.
5. توفر الدعم في الموازنة العامة للدولة وتم حل هذا التحدي بزيادة الدعم تدريجياً مقارنة بالعام الماضي.
6. كان هناك بطاقات الدعم النقدي البريدية وتم التغلب على هذا التحدي بعد اصدار بطاقات ميزة الميكنة التي يستطيع المستفيد أن يصرف بها قيمة الدعم من ماكينات الصراف الآلي في اي وقت من الشهر
7. كشفت أزمة جائحة "كوفيد-19" الحاجة إلى المزيد من التعزيز لنظم الاستعداد والاستجابة في توفير المساعدات الاجتماعية والإعانات العاجلة في حالات الكوارث والطوارئ.

### النتائج المستهدفة

1. تحديد وسد الفجوات في تغطية برامج الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة.
2. زيادة وعى الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بإيجابيات تنظيم الأسرة.
3. التوسع في دعم برنامج "تكافل وكرامة" لاستهداف الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد، مع التمكين الاقتصادي للأسر القادرة على العمل لتخرج من خط الفقر.
4. تطوير نظام الضمان الاجتماعي ومنظومة التأمينات والمعاشات بحيث تشمل جميع الفئات المستهدفة.
5. تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية الفعالة لتوفير المساعدات والإعانات العاجلة في حالات الأزمات والطوارئ.